اثر الايرادات العامة على القدرة المالية في العراق

The impact of public revenues on financial capacity in Iraq

م.م بشير دوهان حمزه
Basheer Dohan Hamzah
kerbala.81k@gmail.com
جامعة كربلاء/كلية الادارة والاقتصاد
Karbala University / College of Administration and Economics

المستخلص
تعتبر الايرادات العامة من ادوات السياسة المالية المهمة التي تعتمد عليها بقية المتغيرات الاقتصادية الاخرى كالنفقات العامة والاستثمار والدين العام وغيرها ويهدف البحث الى بيان اهمية الايرادات العامة واثرها على الاقتدار المالي من خلال التأثير على مؤشرات الاقتدار وبيان قدرة السلطة المالية على تحمل وسداد ما بذمتها من التزامات مالية وذلك لان تحقيق اقتدار مالي يعني عدم الاضرار بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وضمان لحقوق الاجيال القادمة, وتوصل البحث الى ان هناك سنوات كثيرة ضمن سنوات الدراسة (2004-2020) لم تحقق الاقتدار المالي ولم تكن الايرادات العامة العادية للدولة كافية لتلبية الاحتياجات والنفقات العامة حيث كان الاقتراض حاضراً وبنسبة كبيرة بسبب اعتماد الاقتصاد العراقي على الايرادات النفطية التي تتسم بعدم الاستقرار نتيجة ارتباطها باسعار النفط المتقلبة في الاسواق العالمية, وتمثلت التوصية الرئيسية بتنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على القطاع النفطي الغير مستقر وذلك من اجل زيادة حصيلة الايرادات العامة وتوسيع القدرة المالية في العراق.
الكلمات المفتاحية : الايرادات العامة , الاقتدار المالي , الدين العام

Abstract
Public revenues are considered one of the important financial policy tools on which the rest of the other economic variables depend, such as public expenditures, investment, public debt, and others. Financial, because achieving financial sufficiency means not harming the economic and social variables and guaranteeing the rights of future generations. Present and in large part due to the dependence of the Iraqi economy on oil revenues, which are characterized by instability as a result of their association with volatile oil prices in global market, The main recommendation was to diversify sources of income and not rely on the unstable oil sector in order to increase the proceeds of public revenues and expand the financial capacity in Iraq.
Keywords: Public revenues, financial solvency, public debt

1-المقدمة

يعد الاقتصاد العراقي من الاقتصادات الريعية الاحادية الجانب التي تعاني من اختلال في هيكل الايرادات والنفقات لانها تعتمد على انتاج وتصدير سلعة وحيدة ناضبة والتي تتميز بعدم الاستقرار بسبب طبيعة العوامل المؤثرة فيها الامر الذي يجعل من اقتصاد العراق يعاني من الهشاشة وعدم استقرار حجم الايرادات العامة وبالتالي التأثير على بقية المتغيرات الاقتصادية حيث يعد الناتج المحلي الاجمالي من اهم هذه المتغيرات ومن ثم التأثير على الانشطة الاقتصادية وعليه لابد من اتخاذ تدابير لازمة واجراءات تصحيحية لتجنب الوقوع بفخ المديونية مثلاً وضع حدود للدين كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي لتقليص العجز في الموازنة والحد او تضييق فجوة اتساع الدين العام مع تحقيق استدامة مالية ومقدرة على سداد الديون تساعد على تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي.

2-منهجية البحث

2-1 مشكلة البحث

اعتماد العراق على مصدر ناضب وهو الايرادات النفطية والتي تشكل نسبة كبيرة جداً من حجم الايرادات العامة يؤثر بشكل مباشر على استقرار هذه الايرادات وبالتالي يكون التأثير على مقدرة الحكومة على سداد ما بذمتها من التزامات مالية وتحقيق الاستدامة المالية.

2-2 فرضية البحث

استند البحث الى فرضية مفادها (ان الالتزام وتطبيق مؤشرات الاقتدار المالي لها تأثير ايجابي على استقرار الوضع المالي والاقتصادي ويساهم في تقليل الاثر السلبي لتقلب اسعار النفط على الاقتصاد).

2-3 هدف البحث

يهدف البحث الى دراسة اهمية الايرادات العامة وبيان اثرها في تحقيق الاقتدار المالي ودورها في التخفيف من اثر الدين العام السابي على واقع الاقتصاد العراقي .

2-4 منهجية البحث

لاثبات فرضية البحث تم استخدام المنهج الوصفي والاستنباطي وتحليل البيانات خلال المدة (2004- 2020) لبيان اثر الايرادات العامة على الاقتدار المالي .

2-5 حدود البحث المكانية والزمانية:-

سيكون العراق البعد المكاني للبحث , والحدود الزمانية تشمل المدة (2004 -2020) .

المطلب الاول / التأطير النظري للايرادات العامة

3- مفهوم الايرادات العامة

شغلت نظرية الايرادات العامة فكر العديد من الاقتصاديين منذ القدم فلكي تستطيع الدولة ان تقوم بواجباتها وتلبية الاحتياجات العامة والقيام بالانفاق العام لابد لها من تعيين مصادر ايراداتها العامة والتي تعد بمثابة دخولاً لها, كذلك فان توسع دور الدولة وتطورها من الدولة الحارسة الى الدولة المتدخلة ادى الى توسع وزيادة حجم الانفاق العام ومن ثم تبع ذلك اتساع نطاق الايرادات العامة وتعدد مصادرها لتلبية الزيادة في حجم الانفاق هذا مما جعل من الايرادات العامة اداةً ماليةً مهمة تستخدمها الدولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ومحاربة بعض الازمات واعادة توزيع الدخول وبذلك فان دور الايرادات العامة لم يقتصر على تغطية النفقات العامة بل امتد لتحقيق اهدافاً تسعى الدولة لتحقيقها سواء كانت اقتصادية او اجتماعية **(Nashed, 2008: 85-86)**, يمكن تعريف الايرادات العامة على انها الدخل الكلي الذي تجبيه الدولة من مختلف المصادر والجهات واللازم لتمويل النفقات العامة والمساعدة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ويكون عادة بصورة نقدية **(Khalaf, 2008: 163)** , اي ان الايرادات العامة تشمل جميع الموارد التي تحصلها الدولة سواء كانت مقابل خدمات تقدمها للافراد كالرسوم او بدون خدمات كالضرائب وكذلك تشمل القرض العام, والايرادات الطبيعية كالايرادات المالية الناتجة عن تصدير النفط الخام او اي مصدر ريعي اخر والتي تعد مصدراً اساسياً لتمويل الموازنة العامة في الاقتصادات الريعية مقارنة مع مصادر الايرادات الاخرى**(Al-Musawi, 2015: 14)**.

3-1 تقسيم الايرادات العامة

قسم كتاب المالية العامة الايرادات العامة على اساس عدة معايير ويمكن استعراض اكثر هذه التقسيمات شيوعاً وكالآتي:-

1- **معيار مصدر الايرادات** :- تقسم الايرادات وفقاً لهذا المعيار الى ايرادات اصلية وايرادات مشتقة فالايرادات الاصلية هي الايرادات التي تحصل عليها الدولة من املاكها سواء كانت تجارية او صناعية او زراعية دون اللجوء للافراد واقتطاع جزء من اموالهم, اما الايرادات المشتقة فهي الايرادات التي تحصل عليها الدولة من غير املاكها اي بالجوء الى ثروات الافراد مثل الرسوم والضرائب والغرامات**(Al-Sawat et al., 2011: 215)** .

2- **معيار دورية الايرادات** :- وتقسم الايرادات الى عادية وغير عادية فالايرادات العادية هي تلك الايرادات التي تتميز بطابع الانتظام والتكرار بصورة دورية خلال مدة زمنية متعاقبة كالايرادات المتحصلة من الضرائب والرسوم واملاك الدولة, اما الايرادات غير العادية فهي التي لا تحصل عليها الدولة بصورة منتظمة اي تكون استثنائية كالاعانات والاصدار النقدي الجديد والقروض**(Mashkor& Al-Helou, 2016: 54)**.

3- **معيار سلطة الدولة في الحصول على الايرادات** :-ويتم تقسيم الايرادات هنا الى ايرادات اجبارية وايرادات اختيارية فالايرادات الاجبارية هي الايرادات التي تحصل عليها الدولة بالاكراه والجبر بحكم سلطاتها كالقروض الاجبارية والغرامات والضرائب, اما الايرادات الاختيارية فهي الايرادات التي لا تتميز بصفة الاكراه كايرادات املاك الدولة والقروض الاختيارية**(Amara, 2015: 35)**.

4- **معيار المشابهة بين الايرادات العامة والخاصة** :-وبناءً على هذا المعيار تقسم الايرادات العامة الى ايرادات الاقتصاد العام وايرادات الشبيهة بايرادات القطاع الخاص فالاولى هي التي تحصل عليها الدولة بناءً على ما تتمتع به من سيادة لا يتمتع بها الافراد او القطاع الخاص لذلك تسمى بالايرادات السيادية كالضرائب والرسوم والاصدار النقدي, اما الايرادات الشبيهة بايرادات القطاع الخاص فتتمثل بالايرادات التي تحصل عليها الدولة عندما تمارس نشاطاً يماثل النشاط الخاص كايرادات مشروعاتها واملاكها **(Yusuf, 2019: 210)**.

المطلب الثاني: التأطير النظري للاقتدار المالي

4- مفهوم الاقتدار المالي

تهتم المنظمات الدولية ومنها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بموضوع الاقتدار المالي الذي يعني لغوياً المقدرة على الوفاء بالالتزامات واقتصادياً يعني "مدى قدرة السياسات المالية التي تتخذها للوفاء بسداد جميع ديونها الداخلية والخارجية وخدمة هذه الديون دون الاضرار بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية" **(Al-Harouni, 2023: 295)**, كما يعرف على انه " القدرة على خدمة الدين العام في الاجلين المتوسط والطويل دون حدوث ازمات مالية او ضغوطات شديدة على اوضاع المالية العامة مثل الاضطرار الى تخفيض الانفاق العام بنسبة كبيرة او توقفه على بعض الانشطة الحكومية "**(Ajam& Al-Fatlawi, 2023: 507)**.

يعتبر الاقتدار المالي مهماً لبيان استدامة الدين العام من خلال علاقته بالايرادات والنفقات والدين العام ويتكون الاقتدار المالي من عدة مؤشرات يستدل بهم على قدرة المال العام على مواجهة مخاطر تزايد الدين العام وتحمل أعباءه والقدرة على اعطاء الحلول لهذه المشكلة **(Dabah, 2023: 35)**.

4-1 مؤشرات الاقتدار المالي: ويمكن بيان هذه المؤشرات بالاتي:-

1- **مؤشر تناسب معدل نمو الايرادات العامة ومعدل نمو النفقات العامة :** حيث يكون الوضع الاقتصادي سليماً عند تساوي المعدلين او اذا زاد معدل نمو الايرادات على معدل نمو النفقات والعكس صحيح حيث ان زيادة نمو النفقات العامة وبمعدل اكبر من معدل نمو الايرادات العامة فهذا يعني اتساع الفجوة بينهما ومن ثم يصبح لابد من سد هذه الفجوة عن طريق اللجوء للاقتراض وبالتالي زيادة معدل الدين العام**(Muhammad et al., 2018: 116)**.

2- **مؤشر نسبة الدين الداخلي الى الناتج المحلي الاجمالي :** يبين هذا المؤشر قدرة الحكومة على الايفاء بالتزاماتها المالية من خلال قياس حجم الدين الداخلي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي وان زيادة نسبة الدين الداخلي بنسبة اكبر من الناتج المحلي الاجمالي فان الوضع الاقتصادي يعتبر غير سليم والعكس صحيح.

3- **مؤشر نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي :** يقيس هذا المؤشر حجم الدين العام الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي ويبين ما يتم تحويله من النقد الاجنبي الى الخارج من اجل تسديد الديون مما يشكل عبئاً كبيراً على الاقتصادات من خلال الاستقطاع من الناتج المحلي الاجمالي لتسديد وتغطية الديون الخارجية ويزداد هذا العبء كلما زاد معدل نمو هذه الديون عن معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي.

4- **مؤشر نسبة اجمالي الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي:** يمكن قياس هذا المؤشر من خلال المقارنة بين معدل نمو الدين العام مع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي وان ارتفاع معدل نمو الدين العام عن معدل النمو الاقتصادي يعني اعتماد الدولة على التمويل الخارجي في تمويل الاستثمار والانتاج والاستهلاك اما عندما يزداد او يتساوى معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي مع معدل نمو الدين العام فان الوضع يكون سليماً(**Turki & Al-Dulaimi, 2020: 86-89)**.

المطلب الثالث / الاطار العملي للبحث

5- تطور الايرادات العامة في العراق للمدة (2004 – 2020)

يعتمد العراق على سلعة وحيدة ناضبة كمصدر للايرادات العامة عن طريق تصدير النفط الخام والحصول على الايرادات النفطية والتي تتسم بتقلبها بسبب ارتباطها باسعار النفط المتقلبة في الاسواق العالمية مما يؤثر في اختلال وضعف دور هيكل الموارد المالية الاخرى كالرسوم والضرائب وغيرها في رفد الموازنة العامة فمن خلال الجدول (1) يمكن بيان تطور الايرادات العامة خلال مدة الدراسة (2004-2020) حيث نلاحظ ان المدة (2004-2008) قد شهدت ارتفاعات تدريجية في الايرادات العامة بسبب ارتفاع اسعار النفط العالمية وزيادة الايرادات النفطية حيث ارتفع سعر النفط الخام للبرميل الواحد من (28.1)

دولار في العام 2003 الى (36.05) دولار في العام 2004 واستمر الارتفاع الى ان وصل في شهر تموز من العام 2008 الى (147) دولار نتيجة حدوث عوامل اقتصادية وجيوسياسية كارتفاع الطلب على النفط الخام من قبل دول جنوب شرق اسيا كالصين والهند وكذلك نتيجة لاعمال العنف التي حدثت في فنزويلا ومهاجمة خطوط نقل النفط الخام(**Al-Quraishi, 2020: 161**), كل ذلك ساعد على زيادة الايرادات النفطية وارتفاع نسبتها من الايرادات العامة حيث غطت هذه الايرادات في العام 2004 نسبة (98.92 %) من الايرادات العامة والتي تعتبر اعلى نسبة خلال مدة الدراسة ويعود ذلك الى رفع القيود التي كانت مفروضة على صادرات النفط العراقية مما ساهم في زيادة التصدير وارتفاع نسبة الايرادات النفطية (**Annual Report of the Central Bank of Iraq, 2003: 18**), كما يمكن ملاحظة تدني نسبة نسبة مساهمة الايرادات الضريبية والايرادات الاخرى من اجمالي الايرادات العامة مما يعني ان زيادة الايرادات النفطية واعتماد العراق على القطاع النفطي قد قلل من اهمية ودور المصادر المالية الاخرى غير النفطية .

ومع بداية ظهور ازمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الامريكية نهاية عام 2008 وانتشارها لبقية دول العالم(**Al-Jubouri & Hussein, 2018: 151**)انخفض سعر النفط الخام في العام 2009 مما تسبب بانخفاض حجم الايرادات النفطية حيث وصل الى (48871.71) مليار دينار وبنسبة مساهمة من الايرادات العامة بلغت (88.52 %) وشكلت الايرادات الضريبية حجماً مقداره (3334.81) مليار دينار وبنسبة مساهمة من الايرادات العامة بلغت (6.04 %) اما الايرادات الاخرى فقد بلغت نسبة مساهمتها (5.44 %) مع ملاحظة ارتفاع نسبة مساهمة الايرادات الضريبية والايرادات الاخرى من حجم الايرادات العامة مقارنة بالسنة السابقة 2008 مما يعني اعتماد العراق على الموارد غير النفطية في تمويل الموازنة العامة ومحاولة زيادة حصيلة هذه الايرادات عند انخفاض الايرادات النفطية مما يؤكد تعميق الجانب الريعي وضعف السياسة المالية وعدم وضع الحلول الدائمة وتنويع الاقتصاد.

عاودت الايرادات العامة الارتفاع خلال المدة (2010-2012) نتيجة لارتفاع اسعار النفط بسبب تداعيات ملف ايران النووي والحظر المفروض عليها وكذلك الاوضاع غير المستقرة في الدول العربية (**Annual Report of the Central Bank of Iraq, 2010: 3**) فارتفعت الايرادات النفطية في العام 2010 وزادت نسبة مساهمتها للايرادات العامة مقارنة بالعام 2009 حيث بلغت (95.21 %) مع انخفاض نسبة مساهمة الايرادات الضريبية والايرادات الاخرى حيث سجلت نسب (2.18 %) و (2.60 %) على التوالي كذلك الحال بالنسبة لعامي 2011 و2012 حيث ارتفعت الايرادات العامة وبمعدلات نمو سنوية موجبة بلغت (55.04 %) و(10.12 %) على التوالي نتيجةً لزيادة الايرادات النفطية .

شهدت المدة (2013-2016) انخفاض للايرادات العامة بسبب انخفاض سعر النفط الخام نتيجة زيادة العرض النفطي في الولايات المتحدة الامريكية حيث قامت بزيادة انتاجها من (7.4) مليون برميل يومياً في عام 2013 الى (8.6) مليون برميل يومياً في عام 2014 بسبب تنامي ظاهرة النفط الصخري(**Sari & Mukhtar, 2019: 403**)حيث سجلت الايرادات النفطية معدلات نمو سنوية سالبة كان اقصاها في العام 2015 بنسبة (36.93- %) وتزامن ذلك مع اوضاعاً امنية غير مستقرة فشهد الاقتصاد العراقي ركوداً واضحاً في العام 2015 وعلى اثر ذلك ولمواجهة هذه الاوضاع اتخذت الحكومة عدة اجراءات واصلاحات من اجل زيادة الاجراءات غير النفطية كالضرائب والرسوم الجمركية وسيطرتها على المنافذ الحدودية (مع بداية تطبيق قانون التعرفة الجمركية الجديدة) وكذلك قيام البنك المركزي بدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتقديم القروض لها محاولةً منها لدعم الاقتصاد(**Annual Report of the Central Bank of Iraq, 2015: 16**) مع ارتفاع حجم الايرادات الضريبية والايرادات الاخرى غير النفطية فكانت نسبة مساهمة الايرادات الاخرى من حجم الايرادات العامة الاعلى خلال مدة الدراسة بنسبة (19.77 %).

شهدت المدة (2017-2019) زيادة وتحسناً في الايرادات العامة بعد تحسن الوضع الامني وزيادة الايرادات النفطية بسبب زيادة اسعار النفط نتيجة قيام مجموعة دول اوبك في التحكم والحد من انتاج النفط والسيطرة على سعره (**Abdul Mumin, 2020: 57**) حيث بلغت الايرادات العامة في العام 2017 (77335.90) مليار دينار وارتفعت تدريجياً حتى وصلت في العام 2019 الى (107566.99) مليار دينار مع انخفاض نسب مساهمة الايرادات غير النفطية من الايرادات العامة تزامناً مع زيادة الايرادات النفطية .

اما في العام 2020 فان الايرادات العامة قد انخفضت بشكل كبير بسبب تراجع الطلب العالمي على النفط وانخفاض سعره بسبب تفشي فايروس كورونا وانتشاره في العالم والتزام العراق بتخفيض الانتاج حسب مقررات اوبك + (**Annual Report of**

the Central Bank of Iraq, 2020: 45)حيث سجلت الايرادات العامة (63199.70) مليار دينار وبمعدل نمو سالب والاقل خلال مدة الدراسة (41.25- %) وانخفضت الايرادات النفطية الى (54448.51) مليار دينار مع ارتفاع الايرادات الضريبية الى (4718.18) مليار دينار مقارنة بالعام 2019.

جدول(1) تطور هيكل الايرادات العامة في العراق للمدة (2004- 2020) (مليار دينار)

السنة	الإيرادات العامة	معدل نمو الايرادات العامة%	الإيرادات النفطية	نسبة الإيرادات النفطية للإيرادات العامة%	الإيرادات الضريبية	نسبة الايرادات الضريبية للإيرادات العامة%	الايرادات الاخرى	نسبة الايرادات الأخرى للإيرادات العامة%
	1	2	3	4	5	6	7	8
2004	32982.74	-	32627.20	98.92	159.65	0.48	195.89	0.59
2005	40502.89	22.80	39480.07	97.47	495.28	1.22	527.54	1.30
2006	49055.55	21.12	46534.31	94.86	591.23	1.21	1930.01	3.93
2007	54599.45	11.30	51701.30	94.69	1228.34	2.25	1669.81	3.06
2008	80252.18	46.98	75358.29	93.90	985.84	1.23	3908.05	4.87
2009	55209.35	-31.21	48871.71	88.52	3334.81	6.04	3002.83	5.44
2010	70178.22	27.11	66819.67	95.21	1532.43	2.18	1826.12	2.60
2011	108807.39	55.04	98090.21	90.15	1783.59	1.64	8933.59	8.21
2012	119817.22	10.12	116597.08	97.31	2633.36	2.20	586.79	0.49
2013	113767.40	-5.05	110677.54	97.28	2876.86	2.53	213.00	0.19
2014	105386.62	-7.37	97072.41	92.11	1885.12	1.79	6429.09	6.10
2015	66470.30	-36.93	51312.62	77.20	2015.04	3.03	13142.64	19.77
2016	54409.30	-18.14	44267.10	81.36	3861.80	7.10	6280.40	11.54
2017	77335.90	42.14	65071.90	84.14	6298.30	8.14	5965.70	7.71
2018	106569.83	37.80	95619.82	89.73	5686.21	5.34	5253.80	4.93
2019	107566.99	0.94	99216.31	92.24	4014.53	3.73	4336.14	4.03
2020	63199.70	-41.25	54448.51	86.15	4718.18	7.47	4032.98	6.38

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على :

- البنك المركزي العراقي ,المديرية العامة للإحصاء والابحاث- النشرة الاحصائية السنوية اعداد مختلفة .

- العمود (2, 4, 6, 8) من عمل الباحث .

6- اثر الايرادات العامة على الاقتدار المالي في العراق للمدة (2004-2020)

ان حجم الايرادات العامة وحجم النفقات العامة هو ما يحدد وضع الموازنة العامة وكما هو معلوم فان حجم الايرادات العامة في العراق مرتبط بحجم الايرادات النفطية التي تتسم بعدم الاستقرار وارتباطها باسعار النفط العالمية وبالتالي التأثير على وضع الموازنة العامة وتحقيق اهداف التنمية فمن خلال الجدول (2) يمكن تحليل مؤشرات الاقتدار المالي وكما يأتي:

6-1 مؤشر التناسب بين معدل نمو الايرادات العامة والنفقات العامة : نلاحظ معدل نمو الايرادات العامة قد زاد على معدل نمو النفقات العامة في (7) سنوات اي في الاعوام (2005, 2007, 2011, 2012, 2015, 2017, 2018) وبنسب متباينة مسجلاً العام 2011 اعلى معدل نمو للايرادات العامة بنسبة (55.04 %) بسبب ارتفاع اسعار النفط وزيادة الايرادات النفطية وتحقيق وفورات مالية وحسب هذه النسبة فان الوضع الاقتصادي يكون سليماً وتزداد قدرة الحكومة على تسديد الديون او جزءً منها , اما الاعوام المتبقية وعددها (9) سنوات فكان معدل نمو النفقات العامة اكبر من معدل نمو الايرادات العامة ومسجلاً العام 2008 اعلى معدل نمو للانفاق العام بنسبة (52.19 %) نتيجة زيادة الايرادات العامة وهذه الزيادة في النفقات العامة تسبب عجزاً في الموازنة ويصبح لابد من سد هذا العجز عن طريق الاقتراض وبالتالي زيادة الدين العام .

6-2 **مؤشر نسبة الدين الداخلي الى الناتج المحلي الاجمالي :** يقيس هذا المؤشر حجم الدين الداخلي بالنسبة للنشاط الاقتصادي وان زيادة هذا المؤشر يدل على اعتماد السياسة المالية على الدين الداخلي في تلبية متطلبات النفقات العامة وبالعكس في حالة انخفاض المؤشر فان الاعتماد على الدين الداخلي يقل ويزداد الاعتماد على النشاط وعلى ايرادات الدولة المختلفة, من خلال بيانات الجدول (2) يمكن ملاحظة ان هذا المؤشر قد سجل نسبة (11.1 %) في العام 2004

ثم بعدها استمرت النسبة بالانخفاض بشكل مستمر وتدريجي الى ان وصلت في العام 2008 الى (2.8 %) وذلك لتحسن عوائد النفط وزيادة النمو الاقتصادي وتم الاعتماد على الناتج المحلي الاجمالي بنسبة اكبر من الاعتماد على الدين الداخلي, ثم ارتفعت النسبة في العام 2009 الى (6.5 %) بسبب انخفاض اسعار النفط وانخفاض الناتج المحلي الاجمالي بسبب الازمة المالية فكان الاعتماد على الدين الداخلي بنسبة كبيرة, ثم استمرت هذه النسبة بالانخفاض حتى العام 2014 مسجلاً العام 2013 ادنى نسبة خلال مدة الدراسة بنسبة (1.6 %) وذلك بسبب ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي في هذا العام الى اعلى مقدار خلال مدة الدراسة فبلغ (273587.5) مليار دينار ما يعني ان نمو الدين الداخلي انخفض بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي وزيادة قدرة الحكومة على سداد الديون المترتبة بذمتها الا ان هذا المؤشر عاود الارتفاع خلال المدة المتبقية (2015-2020) وبنسب متفاوتة كان اقصاها واعلاها خلال مدة الدراسة في العام 2020 وبنسبة (33.3 %) اي ان الدين الداخلي قد نما بنسبة كبيرة نتيجة انخفاض الناتج المحلي الاجمالي ولجوء الحكومة الى الدين الداخلي .

6-3 **مؤشر نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي :** هذا المؤشر يبين تحويل ايرادات الدولة من النقد الاجنبي للخارج من اجل الوفاء بالالتزامات المالية وتسديد الديون الخارجية, ان الدين الخارجي قد سجل معدلات كبيرة اضافةً لفوائد الدين مما شكل عبئاً على الاقتصاد العراقي فمن الملاحظ ان الدين الخارجي بالنسبة للناتج المحل الاجمالي قد سجل ارتفاعات كبيرة حيث سجل العام 2004 نسبة (242.3 %) وهي نسبة خطرة على الاقتصاد العراقي وتعتبر اعلى نسبة خلال مدة الدراسة ما يعني اعتماد العراق على الديون الخارجية بنسبة كبيرة وعدم وقدرته على الوفاء بالتزاماته المادية للخارج الا ان هذه النسبة اخذت تنخفض بنسب متفاوتة نتيجة الاتفاق مع دول نادي باريس عام 2004 وذلك بعد اعادة جدولة الديون الخارجية وكذلك تنازل اغلبية الدول الدائنة عن نسبة كبيرة من ديونها **(Al-Waeli & Nima, 2020: 59)**فسجل العام 2008 نسبة (43.8 %) ثم استمر انخفاض النسبة حتى وصلت في العام 2011 الى (31.5 %) وان سبب انخفاض هذه النسبة هو قيام العراق بتسديد اربعة اقساط فصلية من الدين الخارجي القديم مع الفوائد لكل قسط ابتداءً من 2011/11/31 **(Annual Report of the Central Bank of Iraq, 2011: 42)** بعد تحقيق الوفورات المالية بسبب ارتفاع اسعار النفط وزيادة الايرادات النفطية والايرادات العامة ثم في العام 2013 انخفضت النسبة الى (23.8 %) وفي العام 2019 كانت النسبة هي الادنى خلال مدة الدراسة بنسبة (11.5 %) ويعتبر مؤشر ايجابي اي ان الاقتصاد اصبح بوضع افضل مع زيادة في الناتج المحلي الاجمالي .

6-4 **مؤشر نسبة اجمالي الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي:** يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات المهمة لقياس قدرة الحكومة على تسديد ديونها وقد تم تحديد نسبة (60 %) كنسبة للدين العام من الناتج المحلي الاجمالي بموجب معاهدة ماستريخت عام (1992) لدول الاتحاد الاوربي وان تجاوز هذه النسبة يعد بمثابة دخول الاقتصاد بازمة مديونية والتعرض لمخاطر الاقتراض مما ينعكس سلباً على الاقتصاد **(Hussain, 2016: 31)**, تشير بيانات الجدول (2) ان المدة (2004-2007) قد تجاوزت النسبة المعيارية (60%) فسجل العام 2004 اعلى نسبة خلال مدة الدراسة (253.44%) بسبب تراكم اعباء الدين العام قبل عام 2003 ثم بدأت النسبة بالانخفاض تدريجياً حتى وصولها عام 2007 الى (85.92%) ولكنها بقيت خارج الحدود الآمنة, ثم شهدت الفترة (2008-2015) عودة النسبة ضمن الحدود الآمنة فسجل العام 2009 اعلى نسبة خلال هذه الفترة بنسبة (58.35 %) بسبب الازمة المالية العالمية بينما سجل العام 2013 اقل نسبة خلال مدة الدراسة بنسبة (25.33%) نتيجة لارتفاع اسعار النفط وزيادة الناتج المحلي الاجمالي الى اكبر حجم خلال مدة الدراسة وبلوغ الدين العام اقل مقداراً خلال فترة الدراسة اي ان الاقتصاد العراقي يكون في وضع اكثر امناً بالمقارنة مع بقية السنوات الاخرى واكثر قدرةً على سداد ديونه, ثم مع انخفاض اسعار النفط الخام والايرادات النفطية في عامي 2016 و2017 لجأت الحكومة الى الاقتراض وخاصة الاقتراض الداخلي وكذلك لجأت الى السحب من الاحتياطيات المالية المركزية لتمويل عجز الموازنة **(Al-Rawi, 2019: 1-8)**مما ساهم بزيادة حجم الدين العام وارتفاع نسبة هذا المؤشر فبلغت النسبة (65.78 %) و (60.16 %) على التوالي لكن هذه النسبة عاودت الانخفاض وسجلت نسباً مقبولة بالتزامن مع ارتفاع اسعار النفط مقارنة بالعام السابق وارتفاع الناتج

المحلي الاجمالي فسجل العام 2019 نسبة (26.11 %) ومرتفعة الى (47.58%) في العام 2020 ولكنها ضلت ضمن النسبة الآمنة.

جدول(2) مؤشرات الاقتدار المالي في العراق للمدة (2004- 2020)

السنة	معدل نمو الايرادات العامة%	معدل نمو النفقات العامة%	الدين الداخلي/ الناتج المحلي الاجمالي	الدين الخارجي/ الناتج المحلي الاجمالي	الدين الاجمالي/ الناتج المحلي الاجمالي
2004	-	-	11.1	242.3	253.44
2005	22.80	-17.88	8.5	142.4	150.91
2006	21.12	47.13	5.6	110.2	115.74
2007	11.30	0.58	4.7	81.3	85.92
2008	46.98	52.19	2.8	43.8	46.68
2009	-31.21	10.53	6.5	51.9	58.35
2010	27.11	27.67	5.7	41.8	47.48
2011	55.04	15.32	3.4	31.5	34.88
2012	10.12	8.77	2.6	26.2	28.75
2013	-5.05	13.30	1.6	23.8	25.33
2014	-7.37	-4.75	3.6	25.4	29.01
2015	-36.93	-37.96	16.5	37.8	54.36
2016	-18.14	-4.73	24.1	41.7	65.78
2017	42.14	12.56	21.1	39.1	60.16
2018	37.80	7.13	17.5	12.5	30.03
2019	0.94	38.15	14.6	11.5	26.11
2020	-41.25	-31.90	33.3	14.2	47.58

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على الملحق (1).

7-الاستنتاجات

1- يتضح من خلال التحليل ان للايرادات العامة دور كبير ومهم ومؤثر في الاقتدار المالي خاصة في الاقتصاد العراقي كاقتصاد ريعي يعتمد على مصدر وحيد ناضب فانخفاض الايرادات العامة قد ادى الى انخفاض قدرة الحكومة على الاستمرار في الوفاء بالتزاماتها المالية وتسديد ديونها وبالعكس في حالة ارتفاع الايرادات العامة سيساعد على زيادة قدرة الحكومة في استدامة ديونها .

2- تتسم الايرادات العامة في الاقتصاد العراقي باختلال هيكلها حيث يسيطر الايراد النفطي على بقية الايرادات مع اعتماد كل القطاعات على هذا الايراد مما يعكس طبيعة الاقتصاد الريعي.

3- بين التحليل ان هناك زيادة في معدل نمو النفقات العامة بمعدل اكبر من معدل نمو الايرادات في كثير من السنوات مما يعني استمرار العجز في الموازنة واستمرار نمو الدين العام .

4- يعاني الاقتصاد العراقي من تزايد حجم الديون الداخلية والخارجية التي اثقلت كاهل الاقتصاد العراقي وتسببت بهشاشتة وترتبط هذه الديون بالايرادات العامة وان العلاقة بينهما هي علاقة عكسية فزيادة الايرادات العامة معناها زيادة القدرة على سداد واستدامة الديون وبالتالي القضاء او تقليل حجم الدين .

5- ارتفاع نسبة الدين الاجمالي الى نسبة الناتج المجلي الاجمالي وتخطيها النسبة الامنة (60 %) في كثير من السنوات كان اقصاها في العام 2004 بنسبة (253.44 %) والذي يعبر عن اعتماد العراق على الديون العامة في تلبية الاحتياجات العامة وتمويل العجز في الموازنة وبالتالي فان هذا الوضع يمثل نفقات اضافية بسبب زيادة اعباء خدمة الدين .

8- التوصيات

1- تفعيل وتطوير الجهاز الضريبي لزيادة حصيلة الايرادات الضريبية باعتبارها ممولاً رئيسياً للموازنة العامة وعدم الاعتماد على الايرادات النفطية بشكل تام مما يساهم في قدرة الموارد المالية على استدامة الدين .

2- مراقبة الديون بشكل جاد والسعي الى عدم تجاوزها الحدود الآمنة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي وربط الديون بمشاريع انتاجية مولدة لموارد مالية جديدة وعدم توجيهها لاغراض استهلاكية .

3- تنويع مصادر الايرادات وعدم الاتكال على مورد وحيد متقلب كتفعيل وتنشيط القطاع الزراعي والصناعي للحد من الاثر السلبي لتقلب اسعار النفط وبالتالي تقلب الايرادات المالية .

4- يمكن تجميع الوفورات المالية في السنوات التي ترتفع فيها اسعار النفط والايرادات المالية وانشاء صندوق سيادي والاستفادة من موارد هذا الصندوق واستثمارها في القطاعات الاستثمارية الانتاجية مما يساعد في زيادة الموارد والنمو الاقتصادي وتسديد فوائد واقساط الدين.

5- العمل على توفير بيئة استثمارية آمنة ومقبولة كي تكون حافزاً لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر حيث يعتبر هذا الاستثمار من افضل الحلول لتوفير الموارد المالية وتوسيع القدرة المالية في العراق .

References

1. Abdelmoumen, Belhouchi, 2020, The Impact of Oil Price Changes on the Exchange Rate, Case Study of the Algerian Dinar in the Period 2006-2018, Master Thesis in Economic Sciences, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, University of May 8, 1945.
2. Ajam, Muhammad Ismail and Al-Fatlawi, Kamel Allawi, 2023, Financial Sustainability in Iraq, A Future View, Al-Kout Journal of Economics and Administrative Sciences, Wasit University, College of Administration and Economics, Volume (15), Number (47).
3. Al-Harouni, Mohamed El-Sayed Ali, 2023, Evaluation of the Role of Fiscal Policy in Achieving Financial Power in Egypt for the Period 200-2001/2019-2020, Scientific Journal of Financial and Commercial Studies and Research, Damietta University, Faculty of Commerce, Volume (4), Number (1).
4. Al-Jubouri, Mahdi Sahar and Hussein, Khudair Abbas, 2018, Analysis of Economic Shocks for Developing Economies, Dar Al-Ayyam, Jordan.
5. Al-Moussawi, Wathiq Ali, 2015, The problem of managing the public budget in rentier states (UAE and Iraq as a model), Ph.D. thesis in economic sciences, College of Administration and Economics, University of Karbala.
6. Al-Quraishi, Hatem, 2020, Oil Economics, Baghdad Office, Iraq, Baghdad.
7. Al-Rawi, Ahmed Omar, 2019, The policies required to achieve financial sustainability in Iraq and reduce the effects of public debt, Anbar University Journal of Economic and Administrative Sciences, Anbar University, College of Administration and Economics, Volume (11), Number (27).
8. Al-Sawat, Talaq Awad Allah, and others 2011, Public Administration, Concepts, Functions, Activities, Hafez House for Publishing and Distribution, Saudi Arabia.
9. Al-Waeli, Khudair Abbas Hussein and Nima, Zainab Hadi, 2020, Iraq's indebtedness and opportunities to achieve financial sustainability, Journal of Economic Sciences, University of Basra, College of Administration and Economics, Volume (15), Issue (56).
10. Amara, Rania Mahmoud, 2015, Public Finance - Public Revenues, Arab Studies Center for Publishing and Distribution, Egypt.
11. Dawabeh, Ashraf Mohamed, 2023, The Crisis of the Egyptian Religion, Egyptian Institute for Political and Strategic Studies.
12. Hussein, Emad Hassan, 2016, Analysis of the relationship between public spending and financial sustainability for selected countries, with special reference to Iraq, PhD thesis, College of Administration and Economics, University of Baghdad.
13. Khalaf, Falih Hassan, 2008, Public Finance, The Science of the Modern Book for Publishing and Distribution, first edition, Jadara International Book House, Irbid.
14. Muhammad, Shaima Fadel and others, 2018, Evaluation of measuring the impact of the development of public debt on the federal budget of Iraq using the ARDL model, Wasit Journal of Human Sciences, University of Wasit, Volume (14), Number (41).
15. Nashed, Suzi Adly, 2008, Fundamentals of Public Finance - Public Expenditures - Public Revenues - Public Budget, Chalabi Human Rights Publications, Beirut, Lebanon.
16. Sari, Ismail and Mokhtar, Boudiaf, 2019, ways of economic diversification to diversify development and mitigate successive oil shocks in Algeria in the light of some international experiences, New Economy Journal, University of Khemis Miliana - Algeria, Volume (10), Number (1),
17. Thank you, Saud Jaid and Al-Helou, Aqil Hamid Jaber, 2016, Principles of Public Finance and Financial Legislation in Iraq, Al-Alamiya, Al-Muthanna, Iraq.
18. Turki, Bassem Muhammad and Al-Dulaimi, Ali Ahmed, 2020, Public debt and indicators of financial power in Iraq, an analytical study for the period (2004-2017), Anbar University Journal of Economic and Administrative Sciences, Anbar University, Volume (12), Number (24.(

19. Youssef, February, 2019, Public Finance and Tax Legislation, Damascus University Publications, Faculty of Law, Syria.

Reports

1. Republic of Iraq, Central Bank of Iraq, General Directorate of Statistics and Research, Annual Economic Report of the Central Bank of Iraq for the year 2003.
2. Republic of Iraq, Central Bank of Iraq, General Directorate of Statistics and Research, Annual Economic Report of the Central Bank of Iraq for the year 2010.
3. Republic of Iraq, Central Bank of Iraq, Directorate General of Statistics and Research, Annual Economic Report of the Central Bank of Iraq for the year 2015.
4. Republic of Iraq, Central Bank of Iraq, Directorate General of Statistics and Research, Annual Economic Report of the Central Bank of Iraq for the year 2020.
5. Republic of Iraq, Central Bank of Iraq, General Directorate of Statistics and Research, Annual Economic Report of the Central Bank of Iraq for the year 2011.

ملحق (1)

تطور المتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة (2004-2020) (مليار دينار)

السنة	الايرادات العامة	النفقات العامة	الدين الداخلي	الدين الخارجي	اجمالي الدين	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية
2004	32982.74	32117.5	5925.1	128995.6	134920.7	53235.4
2005	40502.89	26375.2	6255.6	104710.3	110965.9	73533.6
2006	49055.55	38806.7	5307.0	105323.3	110630.3	95588.0
2007	54599.45	39031.2	5193.7	90567.1	95760.8	111455.8
2008	80252.18	59403.4	4455.6	68848.0	73303.6	157026.1
2009	55209.35	65658	8434.0	67799.2	76233.2	130643.2
2010	70178.22	83823	9180.8	67761.7	76942.5	162064.6
2011	108807.39	96662.8	7446.9	68353.7	75800.6	217327.1
2012	119817.22	105139.6	6547.5	66551.8	73099.3	254225.5
2013	113767.40	119128	4255.5	65053.5	69309.0	273587.5
2014	105386.62	113473.5	9520.0	67767.9	77287.9	266420.4
2015	66470.30	70397.5	32142.8	73684.8	105827.6	194681.0
2016	54409.30	67067.4	47362.3	82169.5	129531.8	196924.1
2017	77335.90	75490.1	47678.8	88274.2	135953.0	225995.2
2018	106569.83	80873.2	43954.0	31429.0	75393.0	251064.5
2019	107566.99	111723.5	38910.0	30588.0	69498.0	266190.6
2020	63199.70	76082.4	66255.0	28320.0	94575.0	198774.3

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على :

- البنك المركزي العراقي ,المديرية العامة للإحصاء والابحاث- النشرة الاحصائية السنوية اعداد مختلفة .